

الفلسفة والانا التاريخي للمجتمع نظرة نقدية حول الفلسفة و/في المنظومة التربوية الجزائرية.

د / علي زكي معهد الفلسفة
جامعة الجزائر.

قد يقول القائل بأن التجرؤ على تحميل الفلسفة مسؤولية ودور تشكيل الشخصية الوطنية للأمم والتعبير عن هويتها من خلال تصوراتها ونظرياتها ومثلها لا يخلو من المجازفة والتهور المفرطين. فالانسان الجزائري الحديث سليل الانسان مابعد الموحدى اشتهر دائما نتيجة تشنجه وطبعه الغليظ وعقليته الفقهية المالكية، أقول اشتهر بعزوفه الشديد عن الممارسة الهادئة، السمة والسامية للفلسفة، كما أن ماتعرفه البلاد حاليا من إنقسام حاد وخطير الى تيار إسلامي تتمايز أحزابه بأثوابها الفضفاضة المتنوعة في اللون والفصالة، وتيار ديمقراطي تلغمه نعراته الحزبية الضيقة. ان هذا الانقسام لن يزيد النسيج المجتمعي الذي وحده الدين وحكم الحزب الواحد الا شروخا واهتزازا لوتعاطي الفكر الفلسفي وكرسه.

فأنى للفلسفة اذن أن توحد الناس وهي تفرق بمنهجياتها ونظرياتها المتنافية أكثر مما توحد؟ فكيف لها أن تشكل شخصية الأمم وتعبير عن هويتها وهي المعروفة بشطحاتها ومثلها وأوامها البعيدة كل البعد عن واقع الناس وهمومهم اليومية وتطلعاتهم المستقبلية؟

أنها تساؤلات مطروحة بالبحاح بين فئات مختلفة من الناس يتعين الالتفات اليها ومناقشتها. وغرضنا من هذا الحديث المتواضع الرد على هذه المزاعم المغرضة وتفنيده بعض الصيحات الناهقة هنا وهناك والقائلة بأن الفلسفة مفسدة العقول ومبطللة للمعتقدات ومزقة لصفوف الناس بعد اذ اعتصمت بحبل الله ودينه.

والإشكال المطروح: هو: كيف يمكن لمجتمع من المجتمعات أن يبنى شخصيته الوطنية تحتفظ بمقوماتها الأساسية المميزة لها وفي نفس الوقت ينسجم مع الإيقاعات المتسارعة للتاريخ الانساني العام.
أما فرضية العمل فنلخصها فيما يلي:

نص المحاضرة التي شارك بها الأستاذ زكي في الندوة الوطنية الأولى التي نظمتها وزارة التربية في شهر مايو 1991 حول تعليمية العلوم الإجتماعية وقد نشرت يومية "السلام" بعض المقاطع منها وينشرها الأستاذ زكي كاملة مع بعض التعديل في حويليات جامعة الجزائر.

أن الفلسفة من حيث هي تعبير عن روح العصر تلعب دوراً أساسياً في تكوين شخصية المجتمع، بل هي الصورة العقلية أو روح المجتمع الذي أنبتتها وعمل على تكريسها وتعميرها عبر الأعمار والأزمان. نعتقد أن مختلف التفسيرات "التاريخية" المقدمة لتبرير هذا المصير البائس الذي آل إليه مجتمعنا اليوم هي أقرب إلى الإسقاط النفسي المرضي منه إلى التفسير العلمي الموضوعي.

فإرجاع سبب تدهورنا إلى الاستعمار ومخلفات الاستعمار يعدّ تهرباً من الواقع عوض مواجهته بما يتطلبه من تبصّر وشجاعة، ونحن نريد أن نقول بأن إحدى أهم أسباب هذا التردّي إن لم يكن السبب المباشر والوحيد، تكمن في انطفاء شعلة الفكر الفلسفي فينا وبيننا.

ألم يحاصر هذا الفكر لعقود متتالية من الزمن؟ ألم يسفّه ويتهم بالعمق وفي أحسن الحالات بالزندقة والكفر؟ ألم تسمع هذه السنوات الأخيرة من يقول بأن الفلسفة هي من عمل الشيطان؟ وبالتوازي مع كل هذه الممارسات الإرهابية للفكر الهادفة إلى تعطيل الفكر الفلسفي صدور هذا الفكر لصالح ممارسات "فكرية" أقل ما يقال عنها أنها تنفي الفكر عينه وتعطله، لتستبدله بثقافة الدراويش لاتزيدنا إلا فقراً ثقافياً وتعاسة نفسية لا تحتمل.

نعتقد أن قوة الامم كما سيتضح أكثر تباعاً لانتقاس باشيائها المادية بقدر ما تقاس بأفكارها ومثلها وقيمها، لذلك نقول بأن خلاصنا العاجل والاجل مرهون بنوع الفلسفة التي ننتجها وغارسها، وهذا يتوقف بطبيعة الحال على المؤسسة والمنظومة التربوية ككل بدءاً من دور الحضارة ووصولاً إلى الجامعة.

بيد أن فرض المادة الفلسفية على البرامج التثقيفية والتعليمية فرضاً عبر مختلف مراحلها ووسائلها لا يكفي لإنتاج العباقرة من علماء وفلاسفة ومؤرخين وأدباء عظام. إن الأفكار الفلسفية بمثابة البذور تتوقف سنبالها على نوع التربة التي تزرع فيها وعلى العناية الفلاحية التي تحظي بها.

ومعنى هذا أنه يتعين علينا جميعاً أن نجعل من الفلسفة قضية وطنية تهتم الناس جميعاً كيفما كان مستواهم الثقافي وانتماؤهم الاجتماعي. ألم يجعل الفيلسوف الألماني كانط من الفلسفة قضية الألمان جميعاً؟ ألم ينتجوا إحدى أعمق وأخصب الفلسفات الإنسانية ولعها أكثرها سموها وغنى حتى قال أحدهم بأن الألمان قد خلقوا (ليتملكوا العالم بفتح اللام) ويتحكموا فيه فكان قاب قوسين أو أدنى أن يكون ماتمنا أن يكون، وقد يعيدوا الكرة من جديد بفعل قوتهم الإقتصادية (العلمية) الجديدة الكاسحة بفعل توحيد الألمانيتين.

الواقع أن النهوض إلى تحقيق هذا المطلب وهو شرعي تاريخياً وثقافياً وحضارياً يستلزم إتخاذ موقف محدد وصارم من قضية جوهرية ومصيرية في نظرنا وإن اعتبرها البعض جزئية وهينة. وهذه القضية تدور حول الصراع القائم بين المثالية والمادية وهو ذلك الصراع الدائر حول تساؤل محيرٍ حقاً فحواه: هل تكون كما نفكر؟ أم تفكر كما تكون؟

والمشكلة بتعقيدها النظرية العميقة وبامتداداتها المعرفية الدقيقة، وبآلاتها الحضارية والميتافيزيقية أربكت المفكرين المسلمين القدماء منهم والمحدثين وأقعدتهم عن معالجتها والبت فيها حتى يضعوا

الفرضية التي ينطلقون منها في تفكيرهم وتصورهم للكون. وكانت النتيجة أن ما "بنيناها" من تصورات ونظريات بات هشا في أسسه منقطعا في فواصله وعاريا من كل غطاء ميتافيزيقي بقي المجتمع شرّ التسريبات والغزوات الثقافية المترصبة به. وما توالى الإستعمار وتعششه وتفريخه فينا إلا نتيجة حتمية لما في فلسفتنا "أي رؤانا حول الكون والتاريخ عموما من شقوق، وثغرات سدناها ورفّعناها بما أخذناه عن الغير.

فلو كانت لنا فلسفة محدّدة صارمة ومتكاملة حول الانسان والمجتمع والكون لما اضطررنا الى إستيراد كل هذه الفلسفات المتهافتة ثم نتباهى بها ونتفردّها وهي لا تلامنا إلا في الشيء القليل. فما أتعس من مجتمع تدفع به الفاقة الفكرية إلى إستيراد الأفكار والقيم ليتمسك ويتحلى بها بكل "اعتزاز"؛ أن التاريخ الاسلامي حافل بشواهد تاريخية دامغة تؤكد صحة ما نقول. فانبهار الفلاسفة الأقدمين بالأسماء اليونانية الغليظة النطق وتعشقنا اليوم لحد الثمالة بالتكنولوجية والفلسفات الغربية إلى درجة الإحناء والانبطاح أمامها كل ذلك رسب فينا عقد نقص كثيرة يصعب فكّها واستئصالها طالما أننا لم نضع بعد فلسفة تابعة من أعماقنا نفكر بها وتعامل بواسطتها ومن خلالها مع التاريخ ومع الكون وبهذه الطريقة فقط يكون ميزان التعامل مع الغير عادلا ومتكافئا بين ما تأخذه عنه، وهو ضروري لنا وبين ما نقدمه لهذا الغير ونجعله. يعتقد أنه ضروري له. وهذا ما لم نفكر فيه أصلا على أن أبلغ وأقوى دليل تاريخي يؤكد صحة رأينا نسوقه من حرب الخليج الاخير والتي ماتزال رمادها ساخنة.

ان المتأمل في التحولات الجذرية التي حرفها العالم في السنوات الأخيرة للعشرية الثمانين يخرج نتيجة تكاد تكون بديهية للجميع وهي أنه مهما اختلف الناس في طريقة تعاملهم وتفاعلهم مع حرب الخليج، فمما لا يختلف حوله اثنان عاقلان أن هذه الحرب قد وضعت نظاما دوليا جديدا لا يعترف الا بمنطق الأقوياء تكنولوجيا أن علميا بطبيعة الحال، ومعنى هذا أن شخصية هؤلاء الأقوياء الثملة بشوكتها العسكرية ستذيب الملامح المميزة لشخصيات الشعوب التي لا تكنولوجية ولا علم لها.

ومن هذا المنطلق، فان صفات هذا المجتمع الإنساني الجدد كما تفرزها هذه الحرب وتحديد معالمها وتوجهاتها، "ستوحّد قسرا تحت القبة الطويلة والمنجمة للعم صام الاميركي وستأخذ معه منعرجا خطيرا لم تعرف الإنسانية مثيلاً له من قبل، خاصة وانها قد جعلت من قانون الغاب قاعدة مستساغة ومكرسة للتعامل بين المجتمعات الإنسانية "المتحضرة".

فالأمر الواقع المر المفروض على مجتمعات العالم الثالث بالخصوص وإن بدا شادا وجائرا إلا أن التحولات السياسية السريعة للعالم لا تبرح تنسى بل تلهى المستضعفين من خلق الله عن المطالبة بتصحيح وتقويم أعوجاجه لصالح الانسانية جمعاء

والغريب في الأمر حقا أن المطالبة بتصحيح هذه الوضعية الجائرة لم تصدر عن المظلومين أنفسهم بل أنبرت تطالب بها الأقلام النيرة لبعض المفكرين الغربيين المستنكرين لهذه الوضعية الخطيرة والمتألمين لما آلت اليه الانسانية الحائرة من أمرها ومن مصيرها المجهول. فقد تجندت هذه الأقلام الحرة للتنديد بهذا الواقع المؤلم والعمل على تفجييره أحقاقا للحق والعدل بين المجتمعات الانسانية كافة.

وفي هذه الصدد نشير الى الكتاب الذي وضعه المفكر الفرنسي سيرج لا طوش Serge Latouch سنة 1988 بعنوان غرينة العالم L'occidentalisation du monde والكتاب نفسه لو صدر بعد يناير 1991 لكان أخرى أن يعنون «بأمر كنة» العالم L'Américanisation du monde. ويدور الكتاب حول فكرة أساسية مؤداها أن التقنية الغربية المنتشرة عالميا وبسرعة مذهلة منذ الستينات الأخيرة لهذا العصر الرديئ، أخذ تسحق في طريقها شخصيات المجتمعات النائية وتمحو ملامحها المميزة لها. ومن النتائج السلبية لهذا التوسع الجارف للتقنية الغربية أنه لم يعد من المجدى أن يقوم الانسان بالسياحة طالما أن هذه التقانة الغالبة فرضت على الانسانية نمطا واحدا وموجدا من السلوك والممارسة الحياتية يكاد يتطابق ويتشابه تماما وفي جميع أنحاء العالم. فالتكنولوجيا الغربية بهذا المعنى تكون قد نجحت كما يقول "لاتوش" حيث فشلت الديانات السماوية في توحيد الانسانية والتقريب بينها.

وهكذا فان هذه القوة التكنولوجية الكاسحة والساحقة قد أقحمت بقية المجتمعات الإنسانية الجاهلة، في نمط معين من السلوك والممارسة اليومية، وردود الأفعال لم تكن مهيأة لها ولا هي راغبة فيها كما تزعم لنفسها بعض الدول النامية الغيورة على إستقلالها. أن المتأمل في تاريخ المجتمعات النامية يلاحظ أن إستقلالها السياسي سيظل منقوصا ومرتهنا في أجزاء ومستويات كثيرة من السيادة الوطنية مالم يهيء له الاستقلال الفكري (الفلسفي)، يدعمه ويكرسه. فأى استقلال تكنولوجي اذا لم ينبع من واقع ودافع هذا المجتمع أو ذاك؟ أي استقلال في الشخصية الوطنية اذا لم يرتكز على وإلى أسس فلسفية معينة، نضع الأفكار وترصد الامكانات، ترسم معالم الطريق المتبع وتحدد الأهداف المنشودة؟

وفي هذا المستوى يمكن بل يجب أن تتدخل الفلسفة بكل ثقلها المعنوي وجميع وسائلها الناجعة الموظفة في وضع وانتاج المعرفة ووسائل تطوير هذه المعرفة.

بيد أن الفلسفة لا تقوى بمفردها على القيام بمثل هذا الدور الحيوي والمصيري في حياة المجتمعات والأمم.

ان الفلسفة لاتقوم في غياب التاريخ، اذ لولا التاريخ لما وجدت الفلسفة من حيث أن المشكلات التي تبحثها الفلسفة وتسعى الى حلها هي مشكلات تاريخية قبل كل شيء والى جانب الفلسفة والتاريخ المرتبطين عضويا وان حرصنا على الفصل والتمييز بينهما بكل تعسف تتدخل اللغة كاداة وكقالب للفكر يضبطه ويشكله ويخرجه منظوقا ومكتوبا في إنسجام وبلاغة ودقة، كما أن اللغات الأجنبية ضرورية جدا لعملنا التربوي من حيث أنها تفتح أمامنا نوافذ وآفاق واسعة وتمد جسورا نعبر من خلالها الى العالم الخارجي الفسيح. فهذه المواد وغيرها كثيرة كعلم النفس وعلم الاجتماع، تتكامل عضويا في الإستجابة شعار هذا الملتقى والدائر حول ثلاثة أسئلة: لمن ندرس؟ ماذا؟ وكيف؟

وببقى واضحا أن الدور البارز في هذه العملية المصيرية في تكوين الشخصية الوطنية يرجع في تقديرنا الى الفلسفة

وهنا قد يقول القائل ماذا يمكن أن تقوم به الفلسفة المسكينة في عصر لا يقسم إلا بالرياضيات ولا يؤمن الا بالتكنولوجيا؟ الم يكن تاريخ الفلسفة حافلا بشواهد دامغة بدلًا على فشلها وافلاسها في

كل شيء كما يزعم البعض؟ أضف الى ذلك أن هذه الفلسفة التي تثير من الأسئلة أكثر مما تقدمه من الأجوبة لا يحتاج الناس اليها. إنهم في غنى عنها خاصة حينما تتجرأ على إثارة وتناول قضايا دينية وميتافيزيقية لا حول ولا قوة لها أمامها. بل وقد تصبح مزلقا من مزالق الكفر والإلحاد في الوقت الذي شرع فيه الخطاب الديني (يسترجع) قواه ويستجمع نفسه لمواجهة "تحديات" العلم والتكنولوجية وافرازاتها السياسية والادبولوجية المختلفة.

ولتوضيح كل هذه المواقف وتحديد انعكاساتها السلبية على الجزائر فانه يتعين أستقراء بعض جوانب تاريخ بلادنا خاصة منها ماله علاقة مباشرة بموضوع تدريس الفلسفة فيها.

وضعية تدريس الفلسفة في الجزائر:

نقول بدءا بأن مثل هذا اللقاء الذي من شأنه أن يقدم طروحات مختلفة حول واقع وآفاق تدريس الفلسفة في الجزائر ودور هذه الفلسفة في تكوين الشخصية الوطنية، يأتي في نظرنا متأخرا جدا خاصة اذا نظرنا الى هذه المادة الإستراتيجية نظرة تقديرية ايجابية وفعالة، ونظرة تعليمية فاعلة في الإنسان والمجتمع والتاريخ ككل. أما اذا نظرنا اليها نظرة سلبية منفصلة تتلقى التوجيهات وتمثل للحدود المرسومة لها طواعية أو مكرهة فإن كل وقت لعقد مثل هذه اللقاءات التي لا تفصح عن شيء إيجابي، يظل مناسبا لأنه لا ينتظر منها أية نتيجة عملية من شأنها أن تؤثر في عملية الإنتاج المعرفي والبناء المجتمعي والحضاري، وتلك هي الروح السائدة على العديد من اللقاءات "العلمية" السابقة. ومع ذلك يبقى أملا كبيرا في أن يشذ هذا اللقاء وأن يخرج عن المألوف بتبنى الطرح المنهجي والموضوعي والشجاع لمشاكل تدريس الفلسفة في الجزائر وما أكثر هذه المشاكل وما أعقدها.

نعتقد أن مثل هذا اللقاء كان من المفروض أن ينعقد مباشرة غداة إسترجاعنا للسيادة الوطنية حتى يتسنى ومن البداية تحديد أي انسان نريده وأي نظام إقتصادي سياسي إجتماعي نرتضيه؟ أية فلسفة للحياة نريد ها لأنفسنا وللأجيال اللاحقة؟ ان الناظر المتأمل في تاريخنا القريب يلاحظ أن مسؤولينا وعلى جميع المستويات يبدون كما لو قد هابوا الخوض في مثل هذه الأسئلة المحرجة والاساسية في نفس الوقت، فعوض مواجهة مثل هذه القضايا الأساسية شرعوا يحددون مخططات ولأولويات البناء الإقتصادي ناسين أو جاهلين أن بناء البلاد اقتصاديا يبقى معوجا اذا لم نعد هذا الانسان العارف والعامل، المنتج والمستهلك، ولم يشكل له الاطار المجتمعي المرجعي الذي يركز عليه ويضمن اليه.

إن مايعاني منه مجتمعنا اليوم من تفكك في البنى الإجتماعية ومن تذبذب في الممارسات وأنواع الفعاليات الفردية والمؤسسية، ومن خلل في القيم يرجع في نظرنا الى غياب النظرة والإحساس التاريخي والحضاري لدى مسؤولينا. لقد كان خطأهم جسيما حينما اعتقدوا ان مجرد ضمان إستمرار سير دواليب الإدارة القائمة (أقول الإدارة القائمة (وليس الدولة) وبعض المؤسسات الإقتصادية والثقافية، وتسييرها على الحال والنمط الفرنسي، يعد تعبيرا بليغا ودليلا قاطعا على إستقلال الجزائر، وبدل على قدرتها على رفع ومواجهة التحدي الظرفي (لا التاريخي) المفروض عليها.

وهكذا وبهذه السهولة تم تشغيل المصانع المتوقفة عن الإنتاج، وفتح المدارس المغلقة لكن قد حدث ذلك بنفس النظام والنمط الموروث عن فرنسا الزائلة وان بقيت فلسفتها تعشش وتفرخ فينا وبيننا بكل أمان وطمأنينة. ويظهر ذلك في الأبقاء على نفس البرامج والمواد المقررة تدريسها سابقا مع فارق بسيط، وان اعتبره البعض جوهريا وهو أن بعض المواد التي كانت تدرّس بالفرنسية أصبحت تلقن بالعربية أو تدرّس فيما بعد مناصفة بين العربية والفرنسية إلى أن تم "تعريب" الفلسفة نهائيا بعد سنة 1966 وفي الجامعة وسنة 1972 في التعليم الثانوي. فبتلك "الممارسة" السريعة والسهلة في تسيير ما كان موجودا ومجهّزا للاستعمال مما تركت الاستعمار صرخنا لمن أراد أن يسمعنا بأننا حققنا استقلالنا السياسي والثقافي، و ان هذا الاستقلال قد تكرّس مع نقل ما كان يكتب وينطق بالفرنسية إلى اللغة العربية، والخطأ الفادح هنا يكمن في جهل مسؤولينا لخلفيات وانعكاسات ما أقدموا عليه، فهم قد صادروا ضمنا ان لن نقل صراحة بنية وشكل وحتى مضمون المنظومة التربوية الموروثة مع ما في ذلك من جهل لطبيعة وروح تلك المنظومة القائمة قبل كل شيء على المسلمات الايديولوجية للاستعمار، الحريصة كما هو معروف على ضمان بقائها ثقافيا واقتصاديا بعد إذ "فتحت" البلاد عسكريا. لقد أدرك المستعمر مبكرا أن امتلاك الأرض بالرصاص وتعميرها بالمحراث لا يكفي مالم يبرر بقوة القلم الذي سيمتلك ويعمّر الفكر والذاكرة.

دور الفلسفة في تكريس الايديولوجية الاستعمارية:

وفي هذا الاطار نشير إلى أن تأسيس جامعة الجزائر سنة 1909 أتى كنتيجة منطقية لهذا السعي الاستعماري المدروس والذي يرمي الى تحقيق مطلبين رئيسيين مستعجلين جدا هما:

1- مطلب إقتصادي إجتماعي لتكوين اطارات كفاءة وقادرة على التسيير الناجع والصارم لهذه البلاد "المفتوحة".

2- مطلب علمي تاريخي لوضع خطاب تاريخي علمي وفلسفي يعطي لفرنسا حقا شرعيا لاستعمار الجزائر واعتباره استمراراً تاريخيا وطبيعيا للاستعمار الروماني. ألم تكن الجزائر في نظر المدرسة التاريخية الفرنسية كما نشأت في جامعة الجزائر نفسها، بلدا مفتوحا باستمراجه أمام مختلف الغزاة المتعاقبين عليها؟ وإذا كان الأمر كذلك فان فرنسا من حيث هي الوريثة لشرعية لروما ستكون آخر الاستعمارات طالما ان الجزائر أصبحت فرنسية قلبا وقالباً.

ولا يخفى على أحد أن الفلسفة قد لعبت دورا بارزا في صقل ذهنية هذه المدرسة التاريخية الناشئة: فقد سلحتها بأطر عقلية مطواعة وبمفاهيم نظرية دقيقة وبمنهجيات بحث صارمة "عجنت" المادة التاريخية المتراكمة ووظفتها في إعادة كتابة تاريخ جديد للجزائر يستجيب للمآرب الاستعمارية الجديدة وهي أهداف قد بدت للعقول الساذجة مشبعة بقيم حضارية انسانية شامخة، ولكنها في الحقيقة لم تفتأ تعمل، على نقل وتعمير الايديولوجية الاستعمارية الماسخة للغير والرافضة له، وجعلها مستساغة ومقبولة لدى جميع الناس ومنهم العديد من الجزائريين الذين اعجبوا بتلك القيم الانسانية "السامية"، وفتنوا بسياسة فرنسا التي "ستعمل" على دفع الجزائر دفعا على طريقا التقدم والتحضر"-ولكن شيئا من ذلك الموعود لم يتحقق فما أشبه جزائر غداة الاستقلال بميدان قتال ضروس لغمت مواقعها الاستيراتيجية تلميحا محكما وبكيفية موقوتة تبقى بادرة تفجيرها في يد الاستعمار بطبيعة الحال.

فالأمر إذن كان يقتضي أن ينتبه القائمون على هذا القطاع إلى مواقع زرع تلك الألفام الفكرية والإيديولوجية المزروعة هنا وهناك، وأن يعملوا على تفكيكها وإبطال مفعولها الهدام بمقابلة الخطاب الإيديولوجي الإستعماري بخطاب إيديولوجي تاريخي وفلسفي تابع من صميم وروح هذا المجتمع. ويدهي أن هذا الدور كان من المفروض أن تقوم به الفلسفة منذ البداية ولكن مع الأسف الشديد لم تحدّد للفلسفة المقررة تدرّسها في الجامعة أو في الثانوي أي مشروع معرفي ثقافي وحضاري- وكان المسؤولين القائمين على التربية وجدوا في المنظومة التربوية الموروثة مادة إسمها الفلسفة فأبقوا عليها مع تعريبها في شكلها الخارجي المنطوق وتعريبها وفرنستها إلى حد بعيد في مضامينها وخلفياتها وأبعادها.

مخاطر تغييب الفلسفة عن برامج التعليم:

لقد كان معهد الفلسفة أحد ضحايا هذا الوضع الثقافي التاريخي الشاذ إنجرت عنه انعكاسات سلبية جدا على المجتمع وعلى تاريخنا ككل. والسبب في ذلك واضح جدا وهو أن الفلسفة التي ندرّسها في الجزائر لا تحمل من الفلسفة في رأيي إلا الإسم سواء في مفاهيمها وأطرها العقلية المتداولة و المشحونة بقيم مختلفة أو في الإشكاليات التي تثار وتقرّر. أو في القيم المراد تلقينها وتحقيقها تدرّسا وممارسة.

ويكفي أن ننظر إلى البرامج المقررة منذ الاستقلال لتبين ذلك بكل وضوح:

إن هذه البرامج كانت وماتزال غريبة عن إهتمامات وإشغالات مجتمعنا وهذا سواء في مضامينها المعرفية النظرية أو في وسائلها التلقينية والمنهجية. فهل يعقل مثلا أن يكون نصيب الفلسفة الإسلامية سنة جامعية واحدة من بين السنوات الثلاث المقررة سابقا والإربع حاليا؟ أن هذه السنة الجامعية المقررة لا تقدم للطالب الصورة مشوهة عن تاريخ هذه الفلسفة الغني بالانتاج والمزدهم بالأحداث التاريخية والعلمية المتلاحقة. كما أن تعاطي الأساتذة لنمط معين من الدراسات الحريضة على إقامة مقارنات غير متكافئة بين هذا الفيلسوف أو ذاك أو بين هذا المذهب أو ذاك، ان مثل هذه المقارنات غير مجدية في نظرنا لأنها تنتهي دائما إلى إقرار مواقف قيمة ذاتية لاتفيد الدارس في شيء: فالقول بأن الغزالي أبا حامد مثلا قد سبق ديكارت الى وضع قواعد الشك المنهجي في الفلسفة لافيدنا شيئا إلا إذا تتبعنا نتائج ومآلات منهج الغزالي، وقدّرنا انعكاساته السلبية والإيجابية على مستوى الممارسة الفلسفية وعلى مستوى السلوك اليومي للمجتمع، فديكارت مثلا وكما هو معروف قد طبع عصره ومجتمع بطابع العقلانية الديكارتية القائمة إلى اليوم بينما الغزالي لا يكاد يذكر له إلا قولته المشهورة من تمنطق شهراً فقد تزندق دهرها فمثل هذه الدراسات الجادة من حيث أنها لاتقنع بالمقارنات تستلزم نفسا طويلا وتتطلب مجهودات جبارة ومطالعات وقراءات متنوعة تمسك برأس الفكرة وتعمل على إقتفاء أثرها وحركيتها التي لاتهدأ ولا تنتهي.

إن كل ذلك مما تعرف عنه معظم الدراسات المنصبة على دراسة تاريخ ومشكلات الفلسفة الإسلامية وغيرها. إن هذه الدراسات تفضل المقارنات السطحية غير المتكافئة لكي لا تنتهي إلا إلى مواقف مسدودة ونتائج عقيمة.

إن رقي الأمم وازدهارها الحضارى إنما يقاس بالنظر إلى منظومتها التربوية والعلمية لما لها من دور فعال في "صناعة" الانسان وتحديد ممارساته وأنماط فعالياته وردود أفعاله المختلفة.

فنحن إذا نظرنا نظرة مجهرية إلى منظومتنا التربوية في آلياتها التنظيمية ومضامينها التربوية ووسائلها المادية والبشرية وغاياتها التثقيفية والتعليمية، ومآلاتها الحضارية، نجدها مفتقرة وبشكل محير إلى عنصر محورى كان السبب الرئيسي فيما أصاب المجتمع من تعثر وتفكك وارتباك في التصور والممارسة، ونعني بهذا العنصر الجوهرى غياب خطاب فلسفي عقلاني صارم وصادر عن خليفية اديولوجية تاريخية حضارية منسجمة ومتواصلة.

ان غياب هذا الخطاب، بل أقول أن تغييب هذا الخطاب الفلسفي بصفة مقصودة أو غير مقصودة أدى إلى كل هذه التذذبات الاجتماعية والإقتصادية القائمة اليوم، وإلى هذا التيهان التاريخي الحضارى الذي يهددنا في ذاكرتنا وهويتنا وفي مصيرنا. وأهمية هذا الخطاب زيادة على كونه يؤسس انيتنا ويؤطر تاريخنا، ويغلفه بغلاف قيمى، سيعمل على تبرير وجودنا ويعطيه معنى وطعما وتوجها، وسيحدد موقفنا من الحياة، ويبين موقفنا من الجغرافية البشرية، ومن التاريخ والحضارة الانسانية ونصبنا فيها عطاءً وأخذاً وتأثراً وتأثيراً.

إن غياب هذا الخطاب الفلسفي من حيث هو نظرة نقدية واعية إلى الذات المتجذرة في الواقع والمتأصلة في الماضي والمتطلعة إلى المستقبل، قد تسبب في كل هذه العاهات الثقافية الإجتماعية القائمة اليوم بحدّة متزايدة ومقلقة.

فإذا لم تواجه النقائص الغالبة على منظومتنا التربوية بحزم وصرامة، فاننا سنقوت على أنفسنا لا محالة فرصة ولوج التاريخ من بابه الواسع ونحكم على أنفسنا بالبقاء على عتبة النازع وعلى هامشة نتفرج في قطار التاريخ وهو يسير بسرعة مذهلة لا نقوى على اللحاق به. نعتقد أن داء المنظومة التربوية الجزائرية يكمن في انطفاء الشعلة الفلسفية فيها وعجزها عن الاخذ بيد المواد التعليمية الاخرى تنويراً وتشويراً لها في أسسها ووسائلها وغاياتها وهذا ما حال دون قيام الفلسفة نفسها بدورها الريادى في تكوين وتأطير وتوجيه الانسان والمجتمع، وترسيخ قيمة وتكريس وضعه التاريخي والحضاري بين الأمم.

والفشل يرجع بطبيعته وفي نهاية المطاف إلى فشل القائمين على هذه المادة الحيوية ويتحدد هذا الفشل على مستويين اثنين:

- مستوى طرق التدريس المتبعة.

- مستوى المضامين التربوية كما قدرتها البرامج الرسمية للوزارة.

وهنا نصل إلى بيت القصيد من حيث أن هذه النقطة بالذات كان يجب أن تشكل المحور الأساسى الذي تتمفصل حوله أشغال هذا الملتقى. عوض تجزئة وبعثرة عناصره ووسائله بكيفية نخشى معها أن لا يخرج بتصوير واضح ومحدد حول اشكالية المنظومة التربوية.

وببقى واضحاً أن المراجعة المستمرة لمضامين ووسائل البرامج المقررة كقيلة بتنشيط وتحريك الفعالية التعليمية وضمان يقظتها وانتباهها المستمرين. بيد أن هذا التغيير لا يعقل أن يقتصر على برامج

التعليم الثانوي بل لا بد أن يشمل التعليم العالي كذلك، فأبي تغيير في هذا المستوى دون الآخر يبقى عديم الفعالية لاستجيب لمطالب المجتمع ككل، وهذا ما يحرص معهد الفلسفة أشد الحرص على تحقيقه، فمنذ سنتين تقريبا بدأ معهد الفلسفة لجامعة الجزائر يعيد النظر في البرامج المقررة منذ سنة 1982، وسعى إلى تحيينه وجعله أكثر وظيفية ليكون أكثر تحسنا لمشاكل المجتمع واستجابة لمطالبه الثقافية القيمة المتزايدة ولتوسيع من دائرة صدى هذا البرنامج الذي اقترحه لجنة المعهد وخلصت اليه مشكورة بعد اجتماعات ومعاناة كثيرة وعديدة، حاولنا اشراك وزارة التربية لمسعانا لكن ورغم المواعيد الكثيرة المعقودة بين المعهد وبين مديرية التكوين والمتشبية العامة للتربية لم يتحقق شيء من تلك، وبقي أملنا كبيرا في تحقيق مزيد من التقارب والتكامل والانسجام بين عملنا المشترك، لانه يرتهن مستقبل مجتمعنا ويقضي له أو عليه بالنجاح أو الفشل.

ليت مثل هذا اللقاء يستمر ويتدعم بل ويتأسس من خلال لجان مشتركة فعالة ومؤمنة بالدور الايجابي (الخطير) للفلسفة في انتاج المعارف بل ومنهجيات المعارف، ورسم معالم السلوك والممارسة وتحديد الأفق المجتمعية.

شروط قيام النهضة الثقافية في الجزائر:

ولتحقيق مثل هذا التغيير المنشود نعتقد بأنه لا بد من توفير الشروط والعناصر الاتية:

- (1) - ضبط المفاهيم بدءا من مفهوم الفلسفة عينه.
- (2) - ضبط ورصد الوسائل النظرية والمنهجية المتبعة.
- (3) - تحديد موقع وعلاقة الفلسفة بالعلوم، الدقيقية منها والإجتماعية.
- (4) تحديد الغايات المطلوب تحقيقها من تدريس الفلسفة.

فبخصوص النقطة الاولى يجب أن نصارح أنفسنا ونقول بأننا، وكما قلت منذ قليل لا تدرس الفلسفة وبالمعنى النبيل لكلمة فلسفة فكل مانفعله هو أننا نتعاطى هذا السرد المسطح والافقي لمعلومات متماسكة قليلا أو كثيرا أو قد لا تكون كذلك أصلا، وتتعلق تلك المعلومات بأوضاع تاريخية غريبة جدا عن الواقع المنقولة اليه. فهذا النوع من الفلسفة "اللاتاريخية" هي فلسفة لا عصر ولا مجتمع لها بل هي بلا موضوع محدد وبلا أي منهج مرسوم، تتصنع التعبير السليم الانيق ولكنها غالبا لا تقول شيئا عن أشياء وهموم الإنسان والمجتمع، يأتي التفكير فيها ضبط عشوائي ويكون من يمارسها بهذه الكيفية أشبه بخطاب الليل كما يقول الفارابي.

اذن أن فلسفة لا تستفز الانسان ولا تتحداه بأسئلة محيرة وملحة، وما أكثرها ولا تدفعه دفعا إلى البحث عن جواب عنها، ليست فلسفة.

ان فلسفة لا تتحسس مشاكل انسان يعيش واقعا معقداً ومضطرباً ولا ترقى به عن مشاكل البطن ولواحته إلى عالم الأفكار والحضارة الانسانية ولا تساعد على أن يتصالح مع نفسه وزمانه وتاريخه، أن مثل هذه الفلسفات ليست فلسفة في شيء، وان انتسبت اليها باللفظ لا بالمعنى وبالممارسة.

ان الفلسفة كما يقول الخوازمي في كتابه المشهور "مفاتيح العلوم" هي "معرفة بحقائق الاشياء والعمل بما هو أصلح.

فرغم ما قيل ويقال عنها سلبا فانها لم تيرح تمثل هذه المحاولة الجادة والمستمرة لمعرفة الاشياء المرتبطة بالانسان والمجتمع مع الدعوة إلى العمل على تطبيق تلك المعرفة بما يصلح الانسان والمجتمع.

والغريب حقا أن الفلسفة الاسلامية تعدّ اليوم من بين أكثر الفلاسفات تحجرا وتحجماً وأكثرها ابتعادا عن هموم الإنسان والمجتمع والتاريخ الإسلامي بل والتاريخ ككل مع أن خطابها النظري والمنهجي كما يمكن تلمسه وترسم معالمه في القرآن والسنة، وأعمال بعض مشاهير فلاسفة الإسلام، يمثل إحدى أهم الخطابات الفلسفية النابعة عن الإنسان والمتوجهة اليه.

والموضوع يحتاج في نظرنا إلى دراسة معمقة لتوضيح أسباب ما آل اليه أمر هذه الفلسفة. ولكن يمكن القول وباختصار شديد أن طريقة تعامل بعض فلاسفة الإسلام مع القرآن والسنة وطريقة تراشقهم مع الفكر القديم اليوناني منه بالخصوص، جعلتهم "ينتجون" ومنذ بداية الإنفتاح على العالم الخارجي، خطابا مزودجا نشراً فشل، فيما نظن، في التقريب بين ما لا يقبل ذلك أو يحتمل التوفيق. ولتجاوز تلك الحالة المحرجة عمد معظم فلاسفة الاسلام إلى الإنتقاء والترقيق الظرفي لا غير. ومع ذلك كانت لمحاولات الفارابي وابن سينا وابن رشد مثلاً من الجرأة والتبحر في العلوم الفلسفية إذ قدموا أرسطو للعالم عربيا مسلما في كثير من ملامحه.

ولقد كان لتأثر المسلمين واعجابهم الشديد به ان حال دون الوصول إلى وضع خطاب فلسفي إسلامي منسجم متكامل وأصيل يعبرُ أصدق تعبير عن الانسان المسلم L'Homo Islamicus .

لقد أتى خطاب كل واحد منهم خطاباً مزودجا يجمع بين الأصالة القديمة وقد فرت والمعاصرة القائمة وهي تكررّ وماتزال هذه الحالة الإزدواجية الناتجة عن الفر والكرّ التاريخي قائمة بيننا وفيينا إلى اليوم... فلو تمكن الفارابي وابن رشد مثلاً من تفهم وهضم الفلسفة اليونانية ونجحاً في صهر وتدويب ملامحها المميزة لها وسالت في دم وروح الفلسفة الإسلامية لعرفت هذه الاخيرة مصيراً أكثر أصالة وازدهاراً مسترسلاً ومتواصلاً.

ولكل هذه الاسباب جاء التاريخ الاسلامي كما "حفظه" لنا الغرب في مكتباته وفصله لنا في جامعاته ومعاهده التاريخية والفلسفية، قلنا جاء هذا التاريخ خجولا في خطابه مذنباً في تصورات مرتبكا في آلياته هشاً في منهجياته ومترددا في أهدافه ومطامحه. جاء متقطعا في أجزاء ومستويات كثيرة لا شيء يربط ويوجد بين تلك الاجزاء والمقاطع المتناثرة وهذا ماسهل بل ويررّ الإجتهدات والدراسات المختلفة في غياتها ومآربها كل واحدة تحاول أن تملأ ما في التاريخ الاسلامي من فجوات وفق منظورها ومنطقها.

وهي تلك النقائص التي سيعمل الغرب ومنذ بداية تعامله مع الفكر اليوناني عبر الفكر الفلسفي الإسلامي على تلافيها واجتتاب ويلاتها. لقد أدرك الغرب مخاطر الاستيلاء التاريخي مبكرا وعمل على تجييب مواقع فيه المسلمون من الإنبهار، والشعور بالنقص المفرّم.

فالكل يعلم تاريخيا أن الغرب قد استقبل أرسطو معمماً ومجلبياً، أي مسلماً في كثير من ملامحه البارزة، إلا أن هذا الغرب الحذر بطبعه قام " بتنظيف " أرسطو وتخليصه من الشوائب الشرقية العالقة به أو الباقية فيه حتى ارجعوه غربياً في ثقافته وتاريخه.

ومن هذا المنطلق ووفق منهجية محددة أخذ الغرب يتحرر من التبعية الثقافية للحضارة الإسلامية حينما رجع إلى وعيه بذاته وبماضيه القريب والبعيد، وتم له ذلك لما نبش عن ماضيه الدفين ليس فقط في بغداد أو دمشق أو القيروان أو قرطبة بل في أثينا وروما كذلك. ان هذا الاتصال المباشر بين الغرب وماضيه وتصاله مع تاريخه بقى إتصالاً مباشراً ارداكاً منه أن الفلسفة التي تربط الإنسان بالظروف التاريخية التي أفرزت مشاكله القائمة ليست فلسفة. وهذا مالم ينتبه اليه العرب المسلمون منذ القديم، إلى الوقت الحاضر. طالما أن الفلسفة التي درسناها وندرسها باتت تربطنا بالغرب أكثر ما تفرّنا بواقعتنا وهذا راجع الى نوعية المشكلات القائمة والمفاهيم المتداولة والمنهجيات المتبعة فهي كلها مستوردة من الغرب الذي لم يكتف بتصدير تقنياته فقط بل أصبح يصدر مشكلاته كذلك حتى يشغل بها غيره من المجتمعات.

لقد قال أحد المفكرين المعاصرين بأن لوغوس الغرب ظل وما يزال يحجب عنا تاريخنا ويحول بيننا وبينه.

فعوض أن نتعامل مع واقعتنا تعاملًا مباشرًا ومعابنته بأعيننا أبيناً وبيعض "التباهي" الا أن ننظر اليه بأعين فيبر أو ماركس أو سارتر وغيرهم كثيرين من فلاسفة الغرب المائلين لعقولنا والمعصبين لأعيننا.

نعم يجب أن ننظر الى غيرنا لنعرف كيف يعيش وكيف يتعامل مع التاريخ لكن ذلك يجب أن يكون من باب الإستثناس ومن باب رصد الأخطاء التي وقع فيها هذا الغير حتى لا نكرها ربحاً للوقت وتوفيراً للجهد ننظر اليه لا لنقلده ونتبعه بل لنختلف معه ونتميز عنه، وهذه هي إحدى شروط الإستقلال الفلسفي الثقافي ثم السياسي.

وواضح أن مثل هذا الموقف يستلزم وضع وانتاج قيم ومفاهيم ومصطلحات وصياغة منهجيات نابعة من المجتمع ذاته. ان عظمة المجتمعات لا تقاس بالاشياء المادية المستوردة والمكذبة بل تقاس بالافكار والمفاهيم المتداولة بين أفرادها ومؤسساتها. يقول الاستاذ كارل بيكر في كتابه "المدينة الفاضلة عند فلاسفة القرن 18" ما معناه لكي نحكم على الصحة العقلية والثقافية لمجتمع من المجتمعات ونقدر قابليتها للتطور الحضاري فانه يكفي ملاحظة وجرد الكلمات الاكثر تردداً في مناقشات الناس العامة والخاصة، فنحن لو طبقنا هذه القاعدة على مجتمعنا للاحظنا أن صحتنا العقلية والثقافية ليست بخير، إذ لا تكاد مناقشاتنا العامة والخاصة تتجاوز مشكلات البطن ولواحقه، وترجع هذه الوضعية المرضية لمجتمعنا بطبيعة الحال إلى معاناته لظروف تاريخية صعبة ومعقدة جداً.

وترجع كذلك الى تهميش مسؤولينا ومثقينا للفلسفة والعلوم الاجتماعية عموماً اعتقاداً منهم ان العلوم الدقيقة المنتجة النقابة القاهرة للطبيعة هي وحدها القادرة على اخراج المجتمع من دوامة التخلف،

ناسين أننا لو قرأنا التاريخ قراءة نقدية وواعية لعلنا أن أوربا الثملة بتكنولوجيتها العالية جداً، ان أورباً التقنية هذه وان حلت العديد من مشاكلها الاقتصادية الا أنها وفي المقابل أفرزت مشكلات أخرى أعقد وأخطر. إن أوربا قد حققت لافرادها سعادة فريقة "بطنية" غير متناهية ولكنها أصبحت تفرز تعاسة نفسية لا يقدر ويلها ومرارتها الا من ذاقها وفي العمق.

وهنا نخلص الى نتيجة أولية هي أن تخلفنا يكمن في الفكر العاطل أو المضرب عن العمل (التفكير)، بالاضافة الى أن الشيء القليل من التفكير الذي نتعاطاه غالباً ما يدور أو يتناول موضوعات جافة لاتفيدنا في شيء، وأحياناً أخرى نقحم هذا الفكر في مناقشة "قضايا" مستوردة ونعالجها من خلال أطر عقلية ومفاهيم نظرية ومنهجيات "مستوردة" كذلك.

والنتيجة المؤسفة لهذا الوضع ما نعيشه من فقر فكري ثقافي مدقع يتكرس بسرعة فائقة بل وستزداد خطورة هذا الوضع طالما بقينا نمارس تدريس الفلسفة بالطريقة الحالية وفي الاطار الحضاري المفروض علينا فرضاً من طرف الغرب القوي تكنولوجياً أي علمياً وثقافياً وايدولوجياً وبطبيعة الحال فلسفياً.

2- الشرط الثاني الذي يجب توفيره لوضع منظومة تربوية وطنية ناجعة يقضى بضرورة مراجعة نظرتنا الى العلوم الاجتماعية وتعاملنا مع هذه العلوم "المهجورة". وفي الوقت عينه يتعين مع تحديد موقع وموقف الفلسفة (في تركيبها ومضمونها، النظرية) من العلوم الاجتماعية من جهة ومن العلوم الدقيقة من جهة أخرى.

الفلسفة ومنظومة العلوم:

من المعلوم أن العلوم الاجتماعية تشكل اليوم الشغل الشاغل بل المشكل المحوري للجامعات والمجتمعات الغربية فبعد أن عانت هذه المجتمعات مخاطر التطبيقات المكثفة والسريعة للعلوم الدقيقة وقد تسيست بشكل مفرط وخطير، ويعد أن تأكدت نفس تلك المجتمعات من مخاطر بعض الايدولوجيات الوضعية الداعية إلى إعتبار العلوم الاجتماعية علوماً دقيقة تقوم على الملاحظة والتجريب وتحتمل التعبير الكمي الرياضي والصياغة القانونية الصارمة ومايستلزم ذلك من القول بأن المجتمع يمكن تقنينه وتسخيريه وتوجيهه وجهة معينة شيمة ما يجرى في الطبيعة، تقول بعد أن تأكدت المجتمعات الغربية من مخاطر هذه الايدولوجيات الحاملة للواء المذهب التاريخاني، أخذت تتراجع عن موقفها الأول وطفقت تدعو الى أعتبار العلوم الاجتماعية علوماً أقرب ما تكون إلى الفلسفة والادب و التاريخ من العلوم الدقيقة والغريب هنا هو أننا مازال نركض ونلهث وراء تحقيق الشرعية العلمية للعلوم الاجتماعية في الوقت الذي تركه الغرب وتخلي عنه ليتناوله من الزوايا الفلسفية المنبوذة عندنا.

وهكذا فان استيرادنا لمشكلة علمية ووضعية العلوم الاجتماعية وهي مشكلة مفتعلة منهجياً ومعرفياً، مازال تشغل كتاباتنا وتشغلنا عن البحث في أمور مصيرية أجدى وأنفع، وهي كثيرة ومطروحة بالحاح على البحث والتقصي وتلك هي احدى علامات التبعية الثقافية للغير، ومايرتب عنها من استيلا ب ثقافي ومسح تاريخي واضطراب في توازن الشخصية والهوية.

ومعنى هذا أن العلوم الإجتماعية ليست علوماً بالمعنى الأكاديمي للكلمة بل، لا يجب أن تكون كذلك اللهم الا إذا سلمنا بمادية الانسان وبشيئية الظواهر الاجتماعية، وقلنا بأن الانسان والمجتمع مادة فقط، وبأن سلوك الانسان يقاس على "سلوك" فتران ثورندايك، وأن المجتمع البشري يسير على نمط خلية النحل وتتحكم فيه القوانين والآليات البيولوجية كما وضعها سبنسر وحدد معالمها وتوجهاتها الوضعيون ومن حد حذودا « داروين ».

ولعل أكبر العراقيل التي تحول دون "إقلاع" بلدان العالم الثالث وتجهض مخططاتها الانمائية تكمن في طريقة تعاملها مع العلوم الإجتماعية المستوردة في اشكالياتها ومنهجياتها ومفاهيمها المتنافرة مع طبيعة البنية الإجتماعية، الثقافية للبلدان المستهلكة لهذه العلوم.

ان هذه البلدان تصادر قضايا وفرضيات لاتنسجم وطموحاتها المعرفية والحضارية. وهذا يرجع بنا مرة أخرى الى الفرضية التي وضعناها في بداية طرحنا لهذا الموضوع والمتعلقة بدور الفلسفة الايجابي في بناء الشخصية الوطنية. اذن ماهو المطلوب اليوم من الفلسفة؟ وكيف تساهم في بناء شخصية وطنية أصيلة ومتزنة، وفي نفس الوقت تنسجم مع نغم السمفونية العالمية؟ وتعبير آخر كيف يمكن للفلسفة التي ندرّسها أن "تنتج" فلسفية جزائرية تتوافق وتتراكب في ايقاع رشيق مع فلسفة التاريخ الانساني؟

الفلسفة كاداة لبناء الشخصية الوطنية:

نعتقد أن مثل هذه العملية الأساسية في كل بناء حضاري لا تتم اذا لم تتوفر بعض شروط منها:

1- يجب على هذه الفلسفة التي ندرّسها أن تتحسس وأن تعكس مشكلات الانسان والمجتمع اليومية والمصيرية.

2- أن تعمل على ترقية ذكاء الأفراد من حيث أن الذكاء كما يقول ب- رسل وهو يتسلم جائزة نوبل، أهم عنصر بل هو عامل من عوامل السعادة الانسانية، ألم تكن عملية ترقية ذكاء الانسان مقدمة أساسية لتحقيق الاستقلال الشخصي للانسان في تفكيره ومواقفه؟ ألم يكن تحرير الانسان من سلطات الطفيلان والوصاية شرطا من شروط الحرية الانسانية؟ وهل ترمي الفلسفة الى شيء آخر سوى تحرير الانسان؟ ألم يكن مصطلح الفلسفة" مرادفا في كل وقت لمفهوم الحرية الانسانية والديموقراطية؟

3- فإذا كانت بعض الفلسفات الفاشية تدعو الى تكوين انسان صلف قوى غليظ البنيان شديد المراس لكنه طيِّع في المواقف يأتمر بأوامر الراعي ولا يقاومها أو يعارضها فان الفلسفة التي نؤمن بها وتدعو اليها تجعل من الإنسان الواعي والمسؤول طرفا فاعلا في المجتمع، يشارك بتفلسفه اليقظ والملتزم في "صناعة" التاريخ وعلى جميع المستويات، وبهذا فقط يستحق صفة المواطنة الكاملة ويصبح جديرا بها. وهذا معناه أن الفلسفة حق لكل انسان وواجب عليه، ترتبط به كانسان مهما كان وضعه الجغرافي التاريخي الثقافي، والاجتماعي. وهذا معناه كذلك أن مثل هذه الممارسة لا تتأتى في غياب الديمقراطية الملازمة لها ملازمة عضويًا وعليه فان الفلسفة والحرية والديموقراطية ممارسات إنسانية متأصلة فيه ومتلازمة بشدة بحيث لاتأتي الواحدة في غياب الأخرى. ألم تكن أغنى المجتمعات ثقافيا وعلميا

وفلسفيا هي أكثرها تكريسا وتمكيننا للديمقراطية؟ ألم يكن العكس كذلك صحيحا؟ أن الفلسفة بهذا المعنى تظل بمثابة مشروع بناء مجتمع بالدرجة الأولى، تصنع له الأرضية التي يبنى عليها، وتحدد مقوماته ومكوناته وتطلعاته وترسخ هويته. تتغذى من مشاكله وتغذيه بمشاكل جديدة ومتجددة باستمرار، وتضمن له الحيوية الضرورية لسيرورته وصورته التاريخية: وفي هذا البناء المجتمعي يشكل الميدان الايديولوجي والسياسي أعقد الموضوعات، وأخطر المشكلات المطروحة على الفلسفة لسبب بسيط وهو أن عدم تدخل الفلسفة في مثل هذه الموضوعات الايديولوجية والسياسية النشيطة في "استثمار" وإستعمال مفاهيم يكتنفها الكثير من الغموض واللبس، وتعمل على ترويجها بردائها اللغوي المصنَّب يجعل كل حزب يوظف مفاهيمه السياسية بالطريقة والوجهة التي يريد بها هو. أن عدم تدخل الفلسفة في ضبط وحك هذه الكثرة الكثيرة من مفاهيم اللغة والثقافة والسياسية الخاصة ويوظفها قد تسبب في "الارتباكات" والارتجالات" والاجتهادات" الملاحظة هنا وهناك، الشيء الذي جعل كل حزب بما لديه فرح ويحدث من الحيرة والقلق أن يفجر الوضعيات الإجتماعية والاقتصادية حروبا وفتنا تأتي على الأخضر واليابس.

ان استقالة بل نقول بأن اقالة الفلسفة عن منصبها الحيوي المتمثل في ضبط المصطلحات والمفاهيم والمعاني المتداولة في عالم الايديولوجية والسياسية الفسيحين جعل كل حزب ينحت ويفصل هذه المصطلحات ويخيطها حسب مقياسه ووفق ما يريد تبليغه وتحقيقه مستعملا في ذلك كل الوسائل الترغيبية أو الترهيبية أو هما معا.

ونتج عن هذه الوضعية أن مفاهيم الديمقراطية والحرية والعدالة مثلا تباع في "اكشاك" الأحزاب السياسية بالمزاد العلني، كل يزايد على الآخر حبه للديمقراطية وتمسكه بها وحرصه الشديد على تكريسها وتحقيقها أن هو نال كرسي الحكم. ولعل الضباب الكثيف المغشي لمجالتنا السياسية، الايديولوجية يرجع الى طريقة صياغة واستعمال المفاهيم السياسية، الايديولوجية بدون أن تمر على محك النظر الفلسفي.

ضرورة توريث الفلسفة في القضايا المجتمعية:

لقد كان على الفلسفة دون غيرها من الممارسات النظرية والعملية للعلوم الإجتماعية حق وواجب القيام بتحديد طبيعة الحكم مثلا في أسسه وحدوده وصلاحياته ووسائله وغاياته الضمنية والصريحة كان عليها تحديد وتوضيح العلاقات الصعبة والمعقدة بين الدين والسياسة والبت في الجدل الصاحب القائم حول هذه العلاقة: هل يجب تسييس الدين حتى نسرع في تحقيق مدينة الله على الأرض، أم على العكس من ذلك يتعين تأنيس و"تهذيب" السياسة القائمة على الغلبة الحيوانية بالدين، حتى نطبق حكم الله وشرعه؟

ان مصطلح "اللاثكية" المكهرب للعقول والنفوس معا والملمغ للمناقشات الجارية بين مختلف فئات المجتمع يحتاج الى ضبط وتحديد لا تقوم به الا الفلسفة، وإذا لم يحدد بالدقة الفلسفية المطلوبة فان استعمالته المدسوسة بخلفيات مختلفة يحمل مخاطر مؤكدة على مصير ومستقبل الديمقراطية الناشئة في بلادنا.

فدور الفلسفة على المستوى المجتمعي لا يخفي على أحد وأنه لا يمكن الاستغناء عنه خاصة لو مارسناها بكل جدية ومسؤولية.

وهناك دور آخر تقوم به الفلسفة ويقع في مستوى آخر هو المستوى الجامعي. ذلك أن الفلسفة الجامعية غالبا ما تكتفي بإثارة المشكلات المعرفية النظرية بانتاج الافكار وصياغة المفاهيم واستنتاج النظريات والقوانين، وتكرس مختلف الممارسات الإجتماعية والثقافية، وهي إلى جانب ذلك مدعوة أكثر من أي وقت مضى الى المساهمة في مناقشة بعض الموضوعات الانسانية المطروحة اليوم بالحاح.. إنها مناقشات جادة وحادة محملة ومثقلة ومشحونة بالضغوط الايديولوجية السياسية والدينية، القيميّة والحضارية، وهي لأهميتها تشكل في مجموعها المترابط المسألة الشخصية لكل أمة.

فالفلسفة الجامعية وبحكم موقعها المتميز في المنظومة المعرفية تعمل أو يجب أن تعمل على تحقيق الوئام والتصالح بين مختلف العلوم الدقيقة عموما والإجتماعية منها خصوصا من حيث أنها علوم وضعها الانسان للانسان قبل كل شيء.

وهكذا فإنه لم يعد يكفي اليوم أن نكون علماء يعرفون كل شيء عن الطبيعة والنجوم القريبة والنائية، وفي نفس الوقت يجهلون كل شيء عن الانسان والمجتمع.

ان الحدود المصطنعة الموضوعية أكاديميا ومنهجيا بين موضوعات كل هذه العلوم المتداولة في الجامعات هي حدود وهمية وواهية يجب كسرها وتجاوزها. وتبقى الفلسفة المتمردة دوماً على حدود التخصص الضيق المفروض، تبقى الفلسفة هي وحدها القادرة على وضع الافكار التي من شأنها أن تخترق مجالات وفضاءات العلوم المختلفة، وتجعل هذه الأفكار لا تتكسر ولا تتوقف عند "الجدارك" المنصوبة أمام عتبة كل علم.

إن ما نشاهده اليوم في جامعتنا من ممارسات علمية ضيقة ومضيقة يدل على أن جامعتنا ماتزال تتغذى بأفكار تجاوزها الزمن. ان الحدود الآمنة والمعرف بها والفاصلة بين الفلسفة والتاريخ مثلا بين علم الاجتماع وعلم النفس، وبينهما معا، ان هذه الحدود لم تعد كما كانت عليه مع مطلع القرن التاسع عشر الأروبي. فهل من شيء يفصل بين الفلسفة والتاريخ؟ وبين هذا الأخير وعلم الاجتماع، وبقية العلوم الانسانية التي تشكل كلها موضوعا واحدا لا يقبل التفتيت والتجزئة المفرطة الملاحظة اليوم على دراسات هذه العلوم؟

ان جمع شتات هذه العلوم المتناثر هنا وهناك لا تقوم به الا الفلسفة الحريصة دوما وكما هو معروف على الجمع والتأليف والتركيب بين النتائج النظرية المستخلصة، والتطبيقات العملية المحققة تقنيا. لأن مثل هذه العملية التركيبية المعقدة لا تتم الا اذا اضحت الفلسفة علمية والعلوم فلسفية على حد تعبير وشبناخ. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان تدخل الفلسفة من أجل التقريب بين العلوم الدقيقة والعلوم الإجتماعية لا يحتمل أي تسويق خاصة، وان هذا "الطلاق البائن" القائم بين كل هذه العلوم يحمل مخاطر مؤكدة على مصير البشرية المهتدة بالفناء والدمار نتيجة انتشار استعمال الطاقة النووية الرهيبة، كما أن تدخل الفلسفة في هذا المستوى بالذات من شأنه أن يجعل من الممارسات العلمية المتباينة ظاهريا في

الوسائل والاهداف ممارسة واحدة وتغدو ممارسة واحدة (معرفة الطبيعة والمجتمع) وذات غاية واحدة (خدمة الانسان والمجتمع)، ومن النتائج السلبية لهذا الاختلاف القائم بين العلوم الدقيقة والعلوم الاجتماعية، ان العلوم الدقيقة تدفعنا بحكم ماتنتجه من تقنيات لا تفتأ أبداً تتجدد وتتطور يوماً بعد يوم إلى المستقبل وتجعلنا ننظر أكثر إلى الأمام منه إلى الوراء، تتطلع الى المستقبل أكثر ما نلتفت الى الماضي بل أن العلوم الدقيقة المنتجة للثقافة تعمل أساسا على قطع صلتنا بالماضي لتدفعنا في مستقبل مجهول المراحل والمعالن طالما أننا لم نستعد نفسيا علميا ولا تاريخيا لنجهز أنفسنا. أما عن العلوم الاجتماعية فانها ترجعنا الى الماضي وفي نفس الوقت تحجب عنا المستقبل.

وهكذا فإن استعمالنا المضطرب والمزدوج للعلوم الدقيقة والعلوم الاجتماعية يجعلنا نعيش زمانين غير متكافئين وغير منسجمين، زمان الماضي الذي يبدو لنا كما لو كان قد ولى وان شد أنظارنا اليه عاطفيا وليس عقليا، وزمان المستقبل الذي لم نتهياً بعد لمواجهته والدخول فيه.

فطريقة تعاملنا ونراشفنا "مع تاريخنا وتاريخ الانسانية جعلتنا نعيش حالة ووضعية تاريخية مرضية تقوم على مايمكن تسميته باردواج الشخصية بين الأصالة التي تشدنا إلى الماضي التليد والمعاصرة التي تدفعنا إلى المستقبل المجهول. وبطبيعة الحال فان سبب هذه الوضعية المرضية يرجع إلى تبنينا لمنهجيات المدارس التاريخية والفلسفية الغربية الحريضة على ترتيب وتحقيب التاريخ الإسلامي في صورة مقاطع ومراحل منفصلة الواحدة عن الاخرى لا شيء يربط ويوحد بين شتاتها المتناثر على رقعة جغرافية وحضارية شاسعة جدا وتمتد على مدى 14 قرنا من الزمن. وهكذا أصبحنا ننظر إلى الماضي كما كان فعلا خلفنا وإلى المستقبل كما لو كان أمامنا.

فما أخرجنا إلى فلسفة أصيلة تعيد تشكيل التاريخ الإسلامي في عناصره وحقبه، وهو تاريخ مشتت في أفكاره متذبذب في رؤاه وتصورات، متردد في تطلعاته وسمح في ملامحه الخارجية نعتقد أنه لن تستقيم صورة هذا التاريخ مالم تُعد الفلسفة تنظيره وتقطيعه وتوجيهه وفق مطالب ومعالم وتوجيهات إسلامية وتسهل في الوقت عينه عملية إندماج التاريخ الإسلامي في إطار فلسفة التاريخ الإنسانية وضمن إيقاعها العام.

خلاصة وموقف:

وكخلاصة أولية ومؤقتة نقول بأن الثقافة العلمية والتقنية المتداولة اليوم بين المجتمعات الإنسانية هي ثقافة تكاد تكون غربية في كل شيء. لقد أفرزها تاريخها الطويل وحملتها فلسفاتنا المختلفة ثم فرضتها على الشعوب المستضعفة فرضا بحدى القلم والسيوف. إن هذه الثقافة الغالبة قد وضعت المجتمعات المستهلكة لهذه الثقافة الغربية أمام اختيار صعب فيما أن تختار العصرية لكي تعيش وتبقى، وهذا لن يكون إلا على حساب ماضي هذه المجتمعات وأما أن تفضّل التمسك بأصالتها فيكون لها ماضي بدون مستقبل. وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه المعادلة المفتعلة ماتزال تشكل مواضيع أطروحات جامعية عديدة، وأدى الإستعمال المكثف لمفهوم الأصالة والمعاصرة: إلى هذا التضخم وإلى هذه التخمة في المصطلحات والمفاهيم العميقة.

ولقد لعبت الدراسات الإستشراقية دورا سلبيا جدا في توجيه إهتمامات مثقفي العالم الثالث فعوض أن يتوجه هؤلاء وجهة تقربهم من واقعهم وتاريخهم أخذوا يبتعدون عنه ويتنكرون له بدعوى عدم ملائمتهم لروح العصر.

إن تتلمذ العديد من هؤلاء على الشيخ "جاك بريك" وغيره جعلهم يدورون في حلقات مفرغة إذ اقترح هؤلاء على طلابهم ومن خلالهم للعالم الثالث كله اختيار فرضية واحدة من بين فرضيتين اثنتين لاغير:

- إما أن يقنع بالتعبير عن انيته الفخورة بما كانت عليه يوما ما من عز وعظمة وهذا يتم بالتقوقع في الماضي التقليدي المريح من حيث أنه يدغدغ شعور العظمة والكبرياء الدفينين فيها. وهذا بطبيعة الحال سيكون على حساب التطلع إلى المستقبل لأن الماضي والمستقبل من منظور هذه الفرضية نقطتان متقابلتان لا شيء يجمع بينهما - وإما أن نقنع بالتظاهر المصطنع بمظهر الحداثة والعصرنة كأن يستعمل أحدث الآلات وأعقدها وأن نردد كالببغاوات آخر النظريات العلمية وأغلظها في النطق والتعبير. وهذا لا يكون إلا بالتنكر للماضي والتنصل منه.

نعتقد أن خلاص العالم الثالث ومخرجه لا يكون إلا بتجاوزه لمثل هذه الإشكاليات المفتعلة والعقيمة. ويكون كذلك بالعمل الجاد والمثابر على بناء شخصية وطنية حميمة وأصيلة، لا تقول بأنها ستوفق بين الأصالة والمعاصرة بل تقول بأنها ستجعل من الماضي والحاضر والمستقبل زمانا ينساب في وحدة وتناغم وتواصل لا تنتهي ولا تتوقف.

ويبقى واضحا أننا مادما نتعامل مع ماضيينا من خلال مايتفضل به بعض المستشرقين علينا من فرضيات واقتراحات فان تقدمنا سيبقى مرهونا ومرتبطا بما يأتي من هؤلاء. ومهما يكن من أمر فان الدراسات الاستشراقية تتفاوت كثيرا في درجة موضوعيتها ونزاهتها العلمية الأخلاقية والحضارية.

فاذا كان البعض من هذه الدراسات ظل يشكل عائقا كبيرا أمام تقدم العالم الثالث وانعتاقه، وإنه بالتالي يتعين العمل على تفكيك آلياتها المنطقية والمنهجية وإبطال مفعول "الألغام" الفكرية والحضارية المدسوسة في النسيج الثقافي الحضاري لمجتمعات العالم الثالث، فان البعض الآخر من هذه الدراسات يمكن أن يساهم في تقدم بلدان العالم الثالث.

وهذا معناه أنه ينبغي أن نميز بين الاستشراق الميسس والموظف لخدمة الاستعمار وتكريسه وإستساغته، وبين الاستشراق المتحرر والمناوئ لهذا الاستعمار. أي ينبغي أن نميز بين أوروبا الظلام والحروب والاستعمار، وبين أوروبا النور والمعرفة والقيم الإنسانية- وفي جميع الحالات فاننا اذا لم نراجع طريقة تعاملنا مع التاريخ ككل، ومالم نتحرر من كل هذه الفلسفات المستوردة "والمناهجيات في اليد" جاهزة للاستعمال فان الخطاب الذي نريد أن نضعه عن الانسان والمجتمع والتاريخ يبقى ناقصا بل مبتورا وهشاً. والفلسفة التي ندعو اليها جديرة بأن تساعدنا على تجاوز كل هذه النقائص وان تساهم في بناء شخصية وطنية وأصيلة ومتحررة من عقد القيم الحضارية المستوردة، أي متحررة من عقدة مايصطلح عليه بالأصالة والمعاصرة